



## د. سلام سميسم\*: ماذا ينتظر العراق؟

سؤال يسأله الكثيرون..... والكثير ايضا يجابهوني به!

شهد العراق حدثا تاريخيا مهما في انتصاره على داعش واسترجاعه لأراضي المحافظات التي كانت قد سقطت بيد داعش في وقت تزامن مع انهيار اسعار النفط. وهنا لا بد لنا من التوقف عند نقطتين:

1- الانخفاض العالمي لأسعار النفط الذي تداخلت فيه عوامل تكلفة الانتاج المرتفعة وقضية النفط الصخري في الولايات المتحدة وما رافقها من مشاكل انعكست على انخفاض حجم الطلب العالمي على النفط حتى وصل إلى ما دون \$30 للبرميل الواحد.

2- الانهيار الأمني لأجزاء من العراق ساهم في سيطرة داعش على منابع نفطية وتسريبها للثروة هذه وبيعها بسعر دون سعر السوق مما ساهم في ضرب معدل سعر النفط العراقي ووصوله إلى ما هو دون \$28.

في هذه الهوة الاقتصادية لبلد ريعي مضروب اقتصاديا وامنيا كان من الصعب تحقيق الانتصار على داعش وما ترتب عنها، ولكن تحقق الانتصار وبمعاونة عوامل دولية واقليمية. إلا أن سيناريو الانتصار هذا جاء مرتبطاً بتركيبية متخلفة وإدارة أكثر تخلفاً، وراثتها الحكومة، ساهمت في إنشاء أكبر منظومة فساد تشهدها البلاد.



## أوراق في السياسة الاقتصادية

يبدو لي ان درب الاقتصادي للعراق كغاية ظلماء يكاد من المستحيل ان ترى في نهاية الدرب ضوءا او حتى بصيص من النور.

هكذا كانت الاجواء. ومع ذلك تحقق النصر العسكري، الا ان الاقتصاد ظل متعثرا وآليات إدارة مفاصل الدولة متخلفة متهرئة تمنع في تخصيص الفساد ومنظومته التي تحكم البلد وتدمره يوماً بعد آخر..... فكان مؤتمر دافوس. ذهب الوفد الرئاسي من قبل رئيس الوزراء وشخصه المعتادة. في كواليس المؤتمر تم اعلام العراقيين ان المستثمرين والمانحين الاجانب باتوا يهربون من العراق ولا يودون التعامل مع العراق كبيئة اقتصادية وذلك لارتفاع حجم الفساد المؤسساتي فيه حتى غدا عامل كلفة مرتفعة لأي مشروع انتاجي، وان بعض الدول، وأولها فرنسا، طلب موثيق وضمانات حتى يتعاون مع العراق.

بعدها مباشرة كان مؤتمر الكويت للمانحين، وذهب الوفد العراقي الذي أكد الفكرة المترسخة عند العالم الاقتصادي الاجنبي عن العراق: إدارات حكومية تقليدية، مترهلة، تربطها المنظومة الواحدة من نسق التفكير المخالف لمتطلبات الواقع الاقتصادي العراقي ومتطلبات النهوض بالبلد اصلا. فكان ان ثبتت الطروحات السابقة التي اعطيت سابقا في دافوس، ناهيك عن تحذيرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمخاطر الاقتراض والتورط بمزيد من الالتزامات الاقتصادية على العراق لاسيما بعد ان وقّع العراق اتفاقية الاستعداد الائتماني والتي ألزم نفسه بموجبها بسلسلة التزامات اقتصادية ستكون سيفا مسلطا على رقبة الحكومة القادمة.

الآن وقد اتمت الانتخابات جولتها وفي انتظار من سيتربع على كرسي رئاسة الوزراء، فإن العراق امام طريقين لا ثالث لهما:



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في السياسة الاقتصادية

1- الاستمرار بذات النهج وبنفس الطاقم الذي كرر مسلسل الفشل وعمق وبإصرار هفوات الاخفاق التنفيذي دون ان يحاول مراجعة الخطوات لإحداث التغيير.

2- التغيير بمعنى البداية الحقة لبناء دولة المؤسسات الفعلية باعتماد الكفاءة المهنية والوزارات المستقلة والمضي ببرنامج حكومي يبني الاقتصاد العراقي ولا يبني طبقات طفيلية تقوم على ريعية النفط واستنفاده حتى آخر قطرة في امداد عمالة "فضائية" وبطالة مقنعة ودرجات خاصة ما انزل الله بها من سلطان.

في ضوء هذين الخيارين سيكون رئيس وزراء العراق أمام مفترق طرق. فاذا كان من الفريق الاول فهو يعني استمرارا في مسيرة الهدم الاقتصادي، اما إذا كان من فريق الخيار الثاني فهذا يعني الانطلاق نحو فتح الابواب للعالم وسيقف العالم معنا ونفتح صفحة لبناء اقتصاد جديد بعد مراحل الهدم.

هذان الخياران هما لب مشكلة الاختيار ولب الصراع بين الجارة والعالم. ونحن في الانتظار.

(\* خبيرة اقتصادية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 2018/5/24

<http://iraqieconomists.net/ar/>